مجلة الآداب، م٢٩، ع١، ص ص١٤٥ - ١٨٠، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٧/ ١٤٣٨هـ)

مبطلات العمل النحوي

هادي أحمد فرحان الشجيري

أستاذ مساعد في النحو والصرف، قسم اللغة العربية، كلية التربية،

الجامعة العراقية - بغداد

(قدم للنشر في ٢٥/ ٣/ ١٤٣٧هـ، وقبل للنشر في ٢/ ١١/ ١٤٣٧هـ)

الكلمات المفتاحية: النحو، الإعراب، العمل، العوامل، الإبطال، الإلغاء.

ملخص البحث: تعدّدت العللُ التي من أجلها أُبطِل عملُ العوامل، فهناك عللٌ تتعلق بالعامل وما يطرأ عليه من تغيير، وهناك علل أخرى تتعلق بنظم الكلام وترتيبه، وقد يُبطِل عملَ العامل أكثرُ من علة.

وقد توزعت المادة العلمية في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وهو بعنوان: العملُ النحويّ والعواملُ المُبطلَةُ، وقد تناولت فيه فكرة العمل النحوي، وتعداد العوامل التي أثبتَ البحث والاستقصاء إبطال عملها.

والمبحث الثاني: وهو بعنوان: العلل الذاتيّة المُبطِلة للعمل النحويّ، وقد فصّلت فيه العلل التي طرأتْ على ذات العامل النحويّ فأبطلت عمله.

والمبحث الثالث: وهو بعنوان العلل النظميّة المُبطِلة للعمل النحويّ، وتناولت فيه العلل الطارئة على نظم الكلام، وأبطلت عَمَلَ العوامل النحويّة.

Protease grammatical work

Hadi Ahmed Farhan Shujayri

Assistant Professor, Department of Arabic Language / College of Education ,
Iraqi University Baghdad

(Received 25/3/1437H; Accepted for publication 2/11/1437H)

Keywords: as, to express, to work, factors, revocation, and cancellation**.**

Abstract: Numerous ills for which invalidated the work of factors , there is a factor related to the ills and hardly changed , and there are other ills related to speech and ranking systems , has invalidated a worker works more than a bug.

The nature of this research has required that article is organized with an introduction , and three sections:

First topic: It is entitled: Work grammar factors revoked , has dealt with the idea of grammar work , and enumerate the factors that proved to invalidate the research and survey work.

The second topic: It is entitled: ills self revoked to work grammar , has separated the ills that have occurred on the same factor grammar Vibtalt work.

The third section , entitled systemic ills revoked to work grammar , and dealt with the emergency speech systems ills, and overturned entering the work grammatical factors.

مقدمة

الحمدلله الذي علّق المثوبة والعطايا بالعمل، وصرف التكاليف والرّزايا بالعلل، سبحانه المعظم ذي الملائك والظلل.

والصلاة والسلام على نبيّنا محمد الناطق بالحكم وجوامع الكلم، وعلى آله وأصحابه والسائرين على الأثر من كلّ الأمم.

لله درّ العربية ما أوسعها من لغة شغلت الناس على تطاول أيام عمرها، وما أدقّ نظامها وأحكم بناءها، فنُسِجَ بنظم حروفها قرآننا، لله درّ العقول التي عاشت من أجل تبيان أحكامها، فملأت الأوراق بحسنات حروفها وألفاظها.

وبعد، فقد بُنِيَ نحوُ العربية على نظرية العامل، فكان لبّه وأساسه الإعراب الذي يلحق أواخر الكلم، فبيّنَ مَا يطرأُ عليها من تغيير كان له أثره في تغيير المعنى، وفي زحمة الدراسات النحوية الكثيرة التي دارت عن العامل، تناثر كلام الأئمة في أبواب متفرقة عن بعض العلل التي تبطل عمل هذا العامل، وتنزع منه أثره الذي عرف له فيما بعده من الكلم، فكان هذا البحث محاولة لجمع ذلك الشتات ونسجه في نظام واحد، والبحث بعد ذلك عن دلالة هذه الظاهرة النحوية؛ فالعامل النحوي إن كان بأثره الظاهر والمقدر من حركات الإعراب ترجماناً للمعاني الكامنة في نفس المتكلم، فما دلالة إبطاله عن العمل؟ هل يبطل معه معناه الذي كان يؤدِّيه بحركاته فيما بعده أم هو تنوع في الأسلوب للتعبير عن معانٍ أخرى؟

من بداهة القول أَنْ نجيبَ أنَّ معنى التركيب الذي كان فيه العمل هو غير معناه عندما بطل فيه تأثير العامل، ولكن فقدان العامل عمله لا يعني فقدانه لمعناه؛ فللألفاظ معانٍ ذاتيّة مشهورة، والطارئ الجديد الذي أبطل تأثيرها قد أحدث فيها معنى جديداً دقيقاً في غالب الأحوال، وهذا ما سنكشف عنه في قابل الصفحات.

موضوع البحث

يترصّد البحثُ العواملَ النحويةَ في مظانّها من الكتب المعتمدة، ثُمَّ ينتقي منها العوامل التي بطل عملها؛ ثم يصنّف تلك العوامل على حسب العلل التي أبطلت عملها، ويقدمها للقارئ مجموعة منظمة في صفحات محدودة.

وقد تعددت العلل التي من أجلها أُبطِل عملُ العوامل، فهناك علل تتعلق بالعامل وما يطرأ عليه من تغيير، وهناك عللٌ أخرى تتعلق بنظم الكلام وترتيبه، وقد يُبطِل عملَ العامل أكثرُ من علة، لذا فقد يتكرر ذكره في أكثر من موضع تبعًا لنوع العلة التي نذكرها.

وفي أثناء حديثي عن إبطال عمل العوامل ربما طرق سمع القارئ الكريم ألفاظ تبدو مرادفة لمعنى هذا المصطلح مثل: الإهمال، والإلغاء، والكَفّ، والمنع

من العمل، والعزْل، ولكني آثرت أنْ يكونِ عنوان البحث مصطلح (المبطلات)؛ لأنَّ كلّ مفردة من المفردات المتقدمة لا تمثل ما أنشده بدقة، إمَّا لعدم شهرتها في باب الاصطلاح النحويّ، مثل (العزل) و(المنع)، أو لشهرتها في أبواب خاصة، مثل: (الإلغاء) المشهور في باب (ظن وأخواتها)، أو (الكفّ) المشهور في باب (إنّ وأخواتها)، أو أنَّ معناها اللغوي يتجاوز حدود البحث مثل (الإهمال) الذي يدلّ على ترك العمل تارة، أو على عدم الاستعمال تارة أُخرى، وهو أشهر معنييه. (ينظر: الإهمال في النحو: د. جهاد يوسف العرجا، ٢٠٠٧م، ٥٧).

الدراسات السابقة

قد سبق هذا البحث بدراسات تناولت بعض أطرافه بطريقة معينة يراها كاتبها، ومن تلك الدراسات[1]:

١- الأسماء العاملة عمل الفعل، رسالة دكتوراه للطالب: نواف بن جزاء الحارثي، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، سنة ١٤١٨هـ، تناول فيها شروط عمل كل عامل من الأسماء العاملة عمل الفعل، ويبطل عملها بتخلف هذه الشروط.

٢- القواعد الكلية للعوامل النحوية، رسالة ماجستير للطالبة: وفاء بنت عبدالإله بن قاسم الجحدلي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٣٦هـ، تناولت فيها القواعد الكلية للعوامل النحوية التي تتصل بالإعمال والإبطال مع التطبيق عليها.

٣- علة إهمال الاسم العامل في النحو العربي، د.منيرة بنت محمود الحمَد، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٥٢، ويتناول هذا البحث أسباب إبطال العامل، وقصرت الباحثة عملها في التعليل لإهمال الأسماء العاملة.

٤- الإهمال في النحو، د.جهاد يوسف العرجا، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بفلسطين، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، سنة ٢٠٠٧م، استوفت الباحثة فيه الكلام على إهمال جميع العوامل من الأفعال والحروف والأسماء.

وقد تميزت دراستي عن سابقاتها بأنِّي عمدتُ إلى استنباط عناوين جامعة لمبطلات العمل النحوي من خلال التأمل في العوامل المبطلة، وترتيبها بطريقة لم يتطرق إليها باحث ممن سبق، فالدراسة تتجه إلى تشخيص مبطلات العمل لا إلى العوامل النحوية.

في حين أنَّ الدراسات السابقة قد تناولت جزئية خاصة كما في الدراسة الأولى والثالثة، أو أنَّها ركزت

(١) أفادني بهذه العناوين بتفاصيلها أحد محكمي البحث، وقد جهدت في الحصول عليها، وقد وفقت في الحصول على بعضها، فأفدت منها في بيان الفرق بين دراستي وتلك الدراسات.

على العوامل أو قواعد العمل النحوي كما في الدراستين الثانية والرابعة، مع قصور هاتين الدراستين عن استيفاء جميع مبطلات العمل النحوي.

حدود البحث

العوامل النحوية التي أبطل عملها في التركيب، والعلل المتنوعة التي أبطلت العمل النحوي الذاتية منها والتركيبية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١- جمع العوامل النحوية المبطَلة مِن مظانها وترتيبها على وَفْق مباحث الخطة.

٢- التعريف بالعلل الذاتية التي بها يبطل عمل العوامل النحوية، وشرحها وتوضيحها بالشواهد العربية الفصيحة.

٣- التعريف بالعلل النظمية التي تطرأ على التركيب فتبطل عمل العوامل التي تدخل عليها، وتوضيحها بالشواهد العربية الفصيحة.

منهج البحث

يعمد البحث إلى المنهج الوصفيّ الذي يقوم على استقراء الكتب النحوية المختلفة، ثُمَّ استنباط العوامل النحوية التي طرأ عليها تغير في عملها لعلة ما، ثُمَّ ترتيب تلك العلل حسب قربها في مباحث مستقلة.

خطة البحث

اشتملت خطة البحث على مقدمة تضمنت: موضوع البحث، وحدوده، وأهدافه، والمنهجية المتبعة في عرض مادته.

ثُمَّ اقتضت طبيعة البحث بعد هذه المقدمة أَنْ تُقَسَّمَ مادَّته على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وهو بعنوان: العملُ النحويّ والعواملُ المُبطلَةُ، وقد تناولتُ فيه فكرة العمل النحوي وقواعده الكلية، وتعداد العوامل التي أثبتَ البحث والاستقصاء إبطال عملها.

والمبحث الثاني: وهو بعنوان: العلل الذاتيّة المُبطِلة للعمل النحويّ، وقد فصَّلتُ فيه العلل التي طرأَت على ذات العامل النحويّ فأبطلت عمله.

والمبحث الثالث: وهو بعنوان العلل النظميّة المُبطِلة للعمل النحويّ، وتناولتُ فيه العلل الطارئة على نظم الكلام، وأبطلت عَمَلَ العوامل النحويّة.

وختمتُ البحث بأهمِّ النتائج التي أسفر عنها، ثُمَّ بفهرس لأهم المصادر التي اعتمدت عليها في نسج مادة هذا البحث، وفي الختام أسأله تعالى التوفيق والسداد، والنفع بما قدمتُ، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: العَمَلُ النحويّ والعواملُ المُبْطَلَة

العمل النحوي:

لأواخر الألفاظ في العربية نغمات متنوعة تتغير تبعًا لنظم الكلام وطبيعة مفرداته، ولكلِّ نغمة دلالتها

النحوية، ونسج المفردات وانتقاؤها تابع لقصد المتكلم ومبتغاه؛ لذا كان هو المؤثر الحقيقيّ في تغيُّر هذه النغمات وتغيُّر دلالتها، فنسب إليه الأوائل ما اصطلح عليه النُّحاة بالعمل النحويّ، قال ابن جني: "وإنَّما قال النحويّونَ: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ ليُرُوكَ أنَّ

بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا مِن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.

فأَمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنَّما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا:" لفظيّ ومعنويّ لَمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ". (الخصائص، (د.ت): ١/ ١٠٩-١١٠).

ولكون هذا العامل الحقيقي قد دلَّ على قصده بربطه تغيُّر الحركات الدالة على تغيُّر المعاني بالألفاظ المصاحبة لها، تجوَّز النُّحاة فنسبوا إليها العمل "فالموجد، كما ذكرنا، لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النُّحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ١/ ٦٠).

وبقيت لهم بعض المفردات، ظهر فيها أثر العامل، ولم يلحظوا لها عاملًا لفظيًا واضحًا فآثروا إبقاءها في سياق نظرية العامل، واصطلحوا على تسمية ما أحدثَ الإعرابَ فيها بالعوامل المعنوية، كالابتداء الذي رفعوا به المبتدأ، وكالتجرد الذي رفعوا به الفعل المضارع.

إنَّ كلَّ كلمة في الجملة لها دلالتها اللغوية التي يشترك في معرفتها أبناء العربية عمومًا، وهي متحصّلة من طبيعة حروفها وترتيبها، ولها دلالة أخرى يدركها مَنْ فَقِه لغة العرب، وهي دلالة وظيفية تُؤَدَّيها بارتباطها بما معها من ألفاظ، وهي متحصّلة مِنْ حركتها الإعرابية.

فكلّ كلمة شعرت بأنَّ لها تعلقًا معنويًّا بأخرى، فَثَمَّة عملٌ نحويّ بينهما؛ ففي (جاءني زيدٌ) جاء عامل، إِذْ به حصل معنى الفاعلية في زيد... وفي (رأيتُ زيدًا) رأَيتُ: عامل، إِذْ به حصل معنى المفعولية في زيد.. وفي (مررتُ بزيد) الباء: عامل إِذْ به حصل معنى الإضافة في زيد،.. وهكذا سُمِّي العامل في الجمل الثلاث لفظيًا؛ لأنَّه تمثل بألفاظ (جاء، ورأى، والباء).

لكن هذا العامل لمْ يعمل بلفظه وإنَّما عمل بمعناه، أيْ: بما أحدثه من أثر معناه في المعمول حتى أصبحَ هذا فاعلًا، أو مفعولًا به، أو غير ذلك. (دراسات في النحو، (د.ت): ٦٩).

إنَّ فكرة العمل النحويّ هي التي تربط مكونات الجملة في العربية، وتُبيِّن معناها بوضوح، إِذْ بها نتبيَّن

وظيفة كلّ مفردة في الجملة، والجملة مكونة في الغالب من أقسام مفردات الكلم، التي هي الأسماء والأفعال والحروف، وهي ألفاظ تتوزع دلالتها بين الحدث والذات، ومعانٍ مُكمّلة للحدث، وهي روابط الجملة التي تمثلها الحروف.

والأحداث هي حلقة الوصل بين المفردات؛ لذا كانت أصيلة في العمل، فكلّ لفظ دلَّ على حدث حقّه أنْ يعملَ، ويلحقه في العمل كلّ لفظ اقترب من دلالة الحدث مبتعدًا عن الدلالة الاسمّية، وبهذا عملت الأوصاف العاملة من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها.

والأسماء حقَّها أَنْ تتلبسَ بالذوات والمعاني، فلا حظّ لها في العمل، والحروف من مكمِّلات الحدث فهي التي تبيِّن معاني الأحداث أو توصلها إلى الأسماء، لذا كان حقّها أَنْ تعملَ إِذْا اختصت بقبيل واحد من الألفاظ.

من أصول العمل النحوي:

نثر النُّحاة في مؤلفاتهم بعض أصول نظرية العمل النحويّ التي استنبطوها من تتبع المفردات في استعمالاتها المختلفة، وتعلق بعضها ببعض، ودلالتها على المعنى، وليس غرضنا استقصاءها، ولكن نحيطك علمًا أيُّها القارئ ببعضها؛ لتكونَ على بيِّنة من فكرة العمل النحويّ في اللغة العربية.

العمل أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء والحروف:

يقول السكّاكي: "أعلم أنَّ العامل إمَّا أنْ يكونَ لفظًا أو معنى، واللفظ إمَّا أنْ يكونَ اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى، ومن حكم كثير من أصحابنا أنَّ الفعل في الألفاظ أصل في العمل دون الاسم والحرف، بناءً منهم ذلك على أنَّ المؤثِّر يلزم أَنْ يكونَ أقوى من المتأثر، والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان وعندهم في تقريرهم هذا أَنَّ الاسم والحرف لا يعملانِ إلَّا بتقويهما به، فيقدمونَ الفعل في باب العمل". (مفتاح العلوم، ١٤٠٧هـ: ٨٦).

ويقول العكبري: "الأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائبة عنها". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ١٤٠). ويقول أبو البركات الأنباري: "وأجمعنا على أنَّ الفعل له تأثيرٌ في العمل". (أسرار العربية، ١٩٧٥م: ٨٥).

الأصل عدم عمل الفعل في الفعل:

يقول أبو البركات الأنباري: "الأصل في الفعل ألَّا يكون عاملًا في الفعل" (أسرار العربية، ١٩٧٥م: ٣٣٩)، ويقول العكبري: "إنَّ عملَ الفعلِ في الفعل غيرُ سائغٍ؛ لأنَّ الفعلَ لا يقتضي الفعلَ، ولا عملَ بدون اقتضاء العاملِ للمعمول". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ٢/ ٥٢).

الأصل في الأسماء ألَّا تعمل:

يقول أبو البركات الأنباري: "الأصل في الأسماء ألَّا تعملَ" (أسرار العربية، ١٩٧٥م: ٧٦، ٨٦، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٤٥)، ويقول الخضري: "الأسماء المحضة لا حظّ لها في العمل". (حاشية الخضري، ١٩٩٨م: ٢/ ٤٩٢).

يعمل الحرف إِذْا كان مختصًا:

يقول أبو البركات الأنباري: "إنَّ الحرف إنَّما يعمل إِذْا كان مختصًا" (الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٦٩، ٣٢٣)، ويقول أيضًا: "العامل إنَّما كان عاملًا لاختصاصه، فإِذْا بطل الاختصاص بطل العمل". (الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٤٦٥).

إنَّ هذا التأصيل للعمل النحوي يدعونا إلى التأمّل، لاستنباط السبب الرئيس الذي يمّكن العامل النحوي من العمل، وأحسب أنَّ وفرة الحدث في اللفظ فعلًا كان أو اسمًا هو مرتكز العمل النحوي؛ لأنَّ الحدث يطلب متعلقه من المحدِث، والمُحدَث فيه، والوقت، والمكان وغيرها من المتعلقات؛ لذا فالذي يعمل من ألفاظ العربية هو ما فيه حدث، أو معنى الحدث، أو نيابة عن الحدث. وإليك بعض النصوص النحوية التي تؤيد هذا الأمر:

يقول ابن السراج مبينًا ضعف تصرف بعض العوامل لضعف معنى الحدث فيها: "وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أَبعدُ لهُ من العمل والتقديم، وكلّ ما كان فيه معنى فعل وليسَ بفعلٍ ولا اسم فاعلٍ فلا يجوزُ أنْ يتقدمِ ما عَمِلَ فيه عليه". (الأصول في النحو، ١٩٨٧م: ٢/ ٢٢٩).

ويقول العكبري: "كلّ مصدر صحَّ تقديره بـ(أَنْ والفعل) عمِلَ عمَلَ فعله المشتقّ منه؛ وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّه يشبه الفعل في أنَّ حروفه فيه، وأنَّه يشاركه في الدلالة على الحدث، وأنَّه يكون للأزمنة الثلاثة، فإَنْ لم يحسنْ تقديره بأَنْ والفعل لم يعْمل؛ لأنَّ الأصل في العمل للفعل، وإِذْا لم يصح تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه به". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ٤٤٨).

ويقول الصبان: "وقيل: المراد عمل المضاف، بناءً على أنَّ اقتضاءه العمل إنَّما هو إِذْا دلَّ على الحدث كالمصدر، بناءً على أنَّ المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته، ولا يمكن ذلك إلَّا فيما فيه معنى الحدث". (حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ٢/ ٧٣٠).

ويقول الرضي: "والتصغير يمنع المصدر من العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثَمَّةَ يمنع الوصف ثلاثتها من العمل". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٤/ ٣٨٥).

العوامل التي يبطل عملها:

لقد مهّد النُّحاة لإبطال عمل العوامل بأفكار بعضها قد تقدم ضمنًا فيما سبق، ومنها:

فرعية العمل: فهناك عوامل أصليّة، وهناك عوامل فرعيّة، تعمل إِذْا شابهت العوامل الأصلية بوجهٍ ما، ثُمَّ تتخلف عن العمل إِذْا تخلفت تلك المشابهة أو تخلف بعضها.

ومنها **ضعف العامل**: فكلّ العوامل التي تعمل بحملها على غيرها يعدّها النُّحاة من العوامل الضعيفة التي لا يحسن لها التصرف كما هو الحال في الأصل؛ لذا فمثل هذه العوامل يبطل عملها بأدنى علة.

وذكر النُّحاة أنَّ بعض العوامل النحوية الأصليّة والفرعيّة قد يعرض لها في التركيب ما يبطل عملها، فيزول الأثر الإعرابي الذي كان لها قبل ذلك فيما بعدها من المفردات، ومن عباراتهم التي تدل على إبطال أثر العامل قولهم: لم يعملْ، أو بطل عمله، أو عامل مهمل، أو أُلْغِيَ عمله ونحو ذلك.

وسأُعَدِّدُ في هذا الموطن العوامل التي ذكر النُّحاة أَنَّ عملها قد بَطُلَ لعلة من العلل، التي سأتوسع فيها في المبحثين القادمين، فإليك العوامل:

أولًا: من العوامل المعنوية:

أ-الابتداء.

ب-التجرد.

ثانيًا: من العوامل اللفظية:

أ-من الأفعال:

١- ظنَّ وأخواتها.

٢-قلَّ وأخواتها.

٣-ليس.

ب-من الأسماء:

١-المصدر.

٢- الأوصاف العاملة (أسماء الفاعلين، والمفعولين وما ألحق بها).

ج-من الحروف:

١-إِذَنْ.

٢-إِلَّا.

٣-إِنَّ وأخواتها.

٤-حتَّى.

٥-رُبَّ.

٦-لا النافية للجنس.

٧-لا العاملة عمل ليس.

٨-ما النافية للوَحْدَة.

وغرضي من هذا العرض أَنْ أتبيّنَ طبيعة هذه العوامل وقوتها في العمل النحوي، ثُمَّ أضع السمات العامة للعوامل التي يمكن أنْ يبطلَ عملها، فأقول معتمدًا على ما قدمتُ فيما سبق من عناوين هذا المبحث:

أولًا: ما كان أصلًا في العمل فحقّه أنْ لا يبطل عمله إلَّا إِذَا فارق أصله؛ وما كان فرعًا في العمل يقوى عمله كلَّما بقي مشابهًا لأصله، ويدخله الإبطال بأيِّ طارئ يجعله مخالفًا لأصله.

ثانيًا: إنَّ العوامل المشبهة بغيرها في العمل تكون أكثر عرضة لإبطال عملها من التي تعمل أصالة، "والذي يدلّ على ذلك أيضًا أنَّه إِذَا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها". (الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م:١٥٤).

ثالثًا: كلَّما قرب العامل من الدلالة على الاسمية بطل عمله بأدنى سبب، وكلّما اقترب من الدلالة على الحدث قوي في بابه.

رابعاً: إنَّما حُمِلَت الأسماء والحروف في العمل على الأفعال، وكلّ العوامل الأصلية والمحمولة عليها قد اشترط النُّحاة في عملها دلالتها على الحدث، وظهور ذلك في الأفعال والأسماء واضح، أمَّا في الحروف العاملة فقد تخيلوا فيها معاني الأحداث، مثل تخيلهم معنى التوكيد في (إنَّ، وأنَّ)، ومعنى التشبيه في (كأنَّ)، ومعنى التمني في (ليت)، ومعنى الترجي في (لعلَّ)، ومعنى النفي في (ما، ولا)، وغير ذلك.

المبحث الثاني: العللُ الذاتيّة المُبطِلَة للعمل النحوي

سأذكر في هذا المبحث العلل التي لها تعلق مباشر بالعامل النحوي، وكانت سببًا في إبطال عمله، وهذه العلل هي:

أولًا-التخفيف:

ومن العوامل التي يبطلها التخفيف:

أ- (إنَّ) المكسورة[1]:

فالأصل في (إنَّ) العمل في المبتدأ والخبر، فإِذا خُفِّفت بطل عملها، وهي إنَّما نُصِبت لمضارعتها الفعل لفظًا ومعنى، فحروفها ثلاثة، كما هو الحال في غالب الأفعال، ومعناها التوكيد، وهو من المعاني التي تُؤَدِّيها الأفعال، فإذا خُفِّفت زال وجه من هذه المشابهة فبطل عملها.

يقول المبرد: "وأَمَّا الذين رفعوا بها فقالوا إِنَّما أَشبهت الفِعْل في اللفظ لا في المعنى، فلمَّا نقصت عن ذاك اللفظ الذي به أَشبهت الفعل رجع الكلام إِلى أَصله؛ لأَنَّ موضع إِنَّ الابتداءُ، أَلا ترى أَنَّ قولك: إِنَّ زيدًا لمنطلق، إِنَّما هو: زيد منطلق في المعنى، ولمَّا بطل عملها عاد الكلام إِلى الابتداء، فبالابتداء رفعته لا بإِنَّ، وما بعده خبره". (المقتضب، (د.ت): ١/ ١٨٩).

فإِذَا بطل عملها، تغيَّر بابها فدخلت على غير عادتها على الأفعال، وقد تلتبس لفقدها العمل الذي يميزها بغيرها من الحروف التي تطابقها لفظًا وتفارقها معنى كـ(إن) النافية؛ لذا التزم العرب لتمييزها إيراد اللام الفارقة في خبرها.

---

(١) لمْ أذكر المفتوحة المخففة، وإنْ كان هناك من يرى إهمالها، ولكنَّها عاملة في المضمر عند الجمهور؛ لعلل ذكروها تطلب في مظانّها.(ينظر: همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٥٣).

يقول الزجاج مبينًا ما يطرأ على (إنَّ) المثقلة من التغيير إذا خُفِّفَت: "ولها-أي إن-وجهٌ رابعٌ، وهو الذي قصدناه في هذا الباب، وذلك أَنْ تكونَ مخففة من الثقيلة، فتلزمها اللام في خبرها، ويبطل عملها في أكثر اللغات، كقولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، والمعنى: إنَّ زيدًا لقائمٌ، فلمَّا خُفِّفت (إنّ) رفعت زيدًا بالابتداء، وجعلتَ قائمًا خبر الابتداء، وبطل عمل إنَّ؛ لأنَّها كانت تعمل بلفظها، ولمضارعتها الفعل، فلمَّا نقص بناؤها زال عملها، ولزمتها اللام في الخبر.

ولمْ يجز حذف اللام في الخبر لئلا تشبه النافية، أَلا تَرَى أنَّك لو قُلْتَ: إن زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد الإيجاب لم يكن بينها وبين النافية فرق، فأُلزِمت اللام في الخبر لذلك، فإذا ثقَّلتَ (إنَّ) كنْتَ مخيرًا في الإتيان باللام في الخبر وحذفها، كقولك: إنَّ زيدًا لقائمٌ، وإنَّ زيدًا قائمٌ؛ لأنَّ اللبس قد زال، وذلك أنَّها إذا ثقلت لم يكن لها معنى في النفي فافهم ذلك.

ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (الأعراف)، هي مخففة من الثقيلة، وجاز وقوع الفعل بعدها؛ لأنَّها إذا خففت بطل عملها، ووقع بعدها الابتداء والخبر، والأفعال.

والدليل على أنَّها مخففة من الثقيلة لزوم اللام في الخبر، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾ ﴾ (يوسف: ٣)؛ ومثله قوله: ﴿ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾ ﴾ (الصافات: ٥٦)؛ كل هذا مخفّف من الثقيلة" (اللَّامات، ١٤١٢هـ: ١١٧-١١٩، وينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ١٦٨، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٥١)، وأهل الكوفة يسمونَ هذه اللام لام إلاّ، ويجعلون إنَّ هاهنا بمنزلة ما في الجحد، قالوا: ومعنى قوله: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (الأعراف) .

وإنَّما قُدِّمَت في العنوان (عند عامّة العرب)؛ لأنَّ "قومًا من العرب يخفّفون (إنَّ) وينصبونَ بها، فيقولون: إنْ زيدًا لقائمٌ. ولا بدّ في الخبر من اللام؛ لأنَّ الأصل ما ذكرتُ لك من إبطال عملها مع التخفيف.

وحجة من نصب بها مخففة أنَّه قال: إنَّما نصبت (إنَّ) لمضارعتها الفعل معنى ولفظًا، فإنَّها إذَا خُفِّفت فمعناها قائم لم يزل، وتخفيف لفظها لا يزيل عملها، كما أنَّ من الأفعال ما يُحذَف بعضه ولا يزول عمله، كقولك: لم يكن زيدٌ قائمًا، ولم يكُ زيدٌ قائمًا، ويدعو زيدٌ ربَّه، ثُمَّ تقول: لمْ يدعُ زيدٌ أحدًا". (اللامات،١٤١٢ هـ:١٢٢، وينظر: المقتضب، (د.ت): ١/ ١٨٩).

ب-(لكن):

كاد النُّحاة يجمعون على عدم إعمال(لَكِن) المخفَّفة لولا مخالفة يونس والأخفش، يقول المرادي: "لكنْ: بتخفيف النون حرف، له قسمانِ: الأول: أنْ تكونَ مخففة مِن لكنَّ الثقيلة، ولا عمل لها إذَا خُفِّفَت، خلافًا ليونس والأخفش، فإنَّهما أجازا ذلك. وردَّ بأنَّه غير

مسموع، وقد حُكي عن يونس أنَّه حكاه عن العرب، وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا". (الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٥٣٣).

والتخفيف الطارئ لمْ يغيِّر معنى المثقلة، فـ(لكنْ) "خفيفة وثقيلة تُوجب بها بعد نفي". (الأصول في النحو، ١٩٨٧م: ٢/ ٢١٨، وينظر: الكتاب، (د.ت): ٤/ ٢٣٢)، ولكنَّه غير بنيتها واستعمالها، يقول السيوطي في علة عدم إعمالها: "تخفف (لكنْ) فلا تعمل أصلًا؛ لعدم سماعه، وعُلِّلَ بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص؛ إِذْ صارت يليها الاسم والفعل". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٥٧).

ج-(كأَنَّ):

حرف عاملٌ إِذَا كان مشددًا عند جميع العرب، ولكن تخفيفه يدخل إليه اختلافهم في إعماله وإهماله، فكثير منهم يُعْمِلُه بشروط في الاسم والخبر، وطائفة منهم يرى إهماله، وعليه الكوفيونَ. (ينظر: همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٥٦)، وهو ما صحَّحه ابن الحاجب إِذْ يقول: "كأَنَّك، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح". (شرح الرضي على الكافية،١٤٢١هـ: ٦/ ١٣١).

وهو الحق، على ما يرى الغلاييني؛ إِذْ لا تكلف فيه، فـ"إِذَا خُفِّفت (كأن)، فالحقُّ (على ما نرى) أنَّها مُهمَلةٌ، لا عمل لها. وعلى هذا الكوفيونَ. وهو قولٌ لا تكلُّفَ فيه". جامع الدروس العربية، ١٤٠٥هـ:٢/ ٣٣١-٣٣٢).

ثانيًا-التركيب:

التركيب يوجب بناء جديدًا في المفردات، ولهذا البناء الجديد أَحكام واستعمالات تفارق أصوله التي تركَّب منها؛ "لأنَّ التركيب يزيل الأشياء عن أصولها، ويخلّيها عن أوضاعها ورسومها" (الكليات، ١٤١٩هـ: ٤٨٢)، فـ"كلُّ حرفين رُكِّب أحدهما مع الآخر، فإنَّه يُبْطِل حكم كلّ واحد منها عمَّا كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر. وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة". (الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٢٣٠).

وممَّا أبطله التركيب دخول (ما) على بعض العوامل الآتي تفصيلها [1]، وهي قسم من أقسام (ما)، وقد سمَّاها النُّحاة (ما) الكافة، ولَمْ يعدُّوها من الزوائد مع فقدها لمعنى واضح؛ لقوة تأثيرها، يقول الرضي: "ولَمْ يعدُّوا (ما) الكافة، وإنْ لم يكنْ لها معنى، من الزوائد؛ لأنَّ لها تأثيرًا قويًا، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لَمْ يكن له أنْ يدخله". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٦/ ٢٠٧).

---

(١) وذكر بعض النحاة أنَّها تكف (كي) عن العمل، ولكنْ لم أذكرْها؛ لأنَّ الراجح فيها أنَّ ما فيها مصدرية. (ينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٢٧٧).

وحقّ (ما) الكافة أنْ تُكتَبَ موصولة بما أبطلت عمله؛ ليكون تمييزًا خطيًّا لها عن أخواتها المشابهة لها من المصدرية والموصولة (ينظر: الكليات، ١٤١٩هـ: ٥٨٦)، والعوامل المبطلة بتركبها مع (ما) هي:

أ-قلَّ وطال وكثُر:

في سابقة ليس لها نظير في الأفعال، يقرب معنى الفعل من الاسم بتركبه مع (ما)، وذلك في أفعال معدودة نحو: قلَّ، وطال، وكثُر؛ إذْ يتناسى المعنى الفعلي المتجدد المقترن بالزمن لهذه الأفعال لتصبحَ دالةً على المعاني المجردة كالنفي في: قلَّما، وامتداد المدّة في طالما، والكثرة في كثُرما. (ينظر: الكليات، ١٤١٩هـ: ٤٨٢، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٩٩م: ١/ ٣١٨، هامش ١).

قال أبو علي الفارسي: "طالما، وقلما، ونحوهما أفعال لا فاعل لها مضمرًا ولا مظهرًا؛ لأنَّ الكلام لَمَّا كان محمولًا على النفي سوَّغ ذلك أنْ لا يحتاج إليه، و(ما) دخلتْ عوضًا عن الفاعل". (المسائل الشيرازيات، ١٤٢٤هـ: ١/ ٢٥٧، وينظر: الكليات، ١٤١٩هـ: ٥٨٦).

ويقول المرادي: "وقد جاءت (ما) الكافة أيضًا بعد قلَّ، إِذَا أُرِيْدَ به النَّفي، نحو: قلَّما يقولُ ذلك أحد". (الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٣٢).

وتغير المعنى الذي أوجبه تركيب هذه الأفعال مع (ما) أحدث لها استعمالًا جديدًا، فلا يليها في الاختيار إلَّا الأفعال.

يقول السيوطي: "ويكف عنه بـ(ما) الكافة، فلا يليها غير فعل اختيارًا، ولا فاعل لها لإجرائها مجرى حرف النفي، نحو قلَّما قام زيد.

وقد يليها الاسم ضرورة كقوله:

(..... وقلَّما ** وصالٌ على طول الصدود يدومُ" (الديوان: ٤٨٠، وينظر: همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ٣/ ١٣، وينظر: مغني اللبيب، ١٩٨٧م: ١/ ٣٠٦).

ب-إنَّ وأخواتها:

وهي حروف مشبهة بالأفعال "وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل، ويبتدأ بعدها الكلام. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ (طه: ٩٨)، وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (الممتحنة: ٩). (شرح المفصل، (د.ت): ٨/ ٥٤، وينظر: المسائل الشيرازيات، ١٤٢٤هـ: ٢/ ٤٩٧).

إنَّ مِن أسباب عمل (إنَّ وأخواتها)، كما يرى النُّحاة، أنَّها أشبهت (كان) في الاختصاص بالمبتدأ والخبر، وتركبها مع (ما) أفقدها هذا الاختصاص فأبطل عملها، يقول ابن مالك: "لَمَّا كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص، لأَجل شبهها بكان في الاختصاص بالمبتدأ والخبر، وكان الاختصاص مفقودًا بتركيبها مع (ما) فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم بطل عملها؛ لشبهها حينئذٍ بالحروف المهملة، لعدم اختصاصها". (شرح الكافية الشافية، ١٤٠٢هـ:

١/ ٤٧٩، وينظر: شرح التسهيل، ١٤١٠هـ: ٢/ ٨).

هذا هو المشهور في باب (إنَّ وأخواتها)، وقد أجاز النُّحاة الإعمال والإهمال في (ليت) ولهم على ذلك شواهد مبثوثة في مؤلفاتهم. ومذهب جماعة منهم أنَّ هذه الأحرف قد تعمل قليلًا مع دخول (ما).

يقول ابن عقيل: "إِذَا اتصلت (ما) غير الموصولة بإنَّ وأخواتها كفتها عن العمل إلَّا ليت، فإنَّه يجوز فيها الإعمال والإهمال... وظاهر كلام المصنف، رحمه الله تعالى، أنَّ (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا. وهذا مذهب جماعة من النحويينَ كالزجاجي، وابن السراج، وحكى الأخفش والكسائي إنَّما زيدًا قائم. والصحيح المذهب الأول، وهو أنَّه لا يعمل منها مع (ما) إلَّا ليت، وأمَّا ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ". (شرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٣٤٢-٣٤٣).

ويقول الرضي: "وروى أبو الحسن وحده في: إنَّما وأنَّما، الإعمال والإلغاء، والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما؛ لأنَّ التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت، لا معنى آخر متجدد، وعدم سماع الإعمال في: كأنَّما، ولعلَّما، ولكنَّما، وقياسها في الإعمال على: ليتما، سائغ عند الكسائي وأكثر النُّحاة، إِذْ لا فرق بينها وبين ليتما، وإِذَا سُمِعَ في: (إنَّما) مع ضعف معنى الفعل فيه، فما ظنُّك بهذه الحروف، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق، لعدم السماع، وفوات الاختصاص بسبب ما". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٦/ ٩٧).

ج-رُبَّ:

تتصل (ما) الكافة ببعض حروف الجر فتكفها عن العمل، ومن هذه الحروف (ربَّ، والباء، والكاف، ومن)[1].

ولمْ أتخذْ في العنوان من هذه الحروف إلَّا ربَّ؛ لأنَّ (ما) مع غيرها، على ما يراه المحققون من النُّحاة، ليست كافة وإنَّما هي مصدرية، فالحروف باقية على عملها في المصدر المؤول من (ما)، وما بعدها. (ينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٣٢، ومغني اللبيب، ١٩٨٧م: ١/ ٣١٠).

أمَّا ربَّ فهي من حروف الجر المختصة بالنكرة الموصوفة، وعملها الجر، ولا يليها إلَّا الاسم أو المضمر المفسر[2] بنكرة منصوبة، وإِذَا اتصلت بها (ما)

(١) وذكر ابن هشام أنَّها تتصل ببعض الظروف فتكفها عن الإضافة، ولمْ أتطرق لذكرها؛ لأنَّ الراجح عند النحاة أَنَّ (ما) معها ليست كافة، وفي بعض الظروف تحدث لها عملًا جديدًا، وهو الجزم كما في حيثما. (ينظر: مغني اللبيب، ١٩٨٧م: ١/ ٣٠٩).

(٢) جعل أبو الهيثم هذا المضمر اسمًا مجهولًا، وبه بطل عمل ربَّ فيما بعدها. قال الأزهري: " قال أبو الهيثم: العرب تزيد ربَّ هاء، وتجعل الهاء اسمًا مجهولًا لا يُعرف، ويبطل معها عمل (رُبَّ) فلا يخْفض بها ما بعد الهاء". (تهذيب اللغة، (ربّ):١٥/ ١٨٤).

الكافة غيَّرت حكمها، ووليها الفعل. (ينظر: المسائل الشيرازيات، ١٤٢٤هـ: ٢/ ٤٩٨، والكليات، ١٤١٩هـ: ٤٨٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢)، قال الأخفش: "وأدخل مع"رُبَّ (ما)؛ ليُتكَلَّم بالفعل بعدها". (معاني القرآن، ١٤١١هـ: ١/ ٤١١)، وقال السمين الحلبي: "و(ما) في رُبَّما تحتمل وجهينِ، أظهرُهما: أنَّها المهيِّئَةُ، بمعنى: أنَّ رُبَّ مختصةٌ بالأسماء، فلمَّا جاءت (ما) هَيَّأت دخولَها على الأفعال... وتَكُفُّها أيضًا عن العمل... والثاني: أَنَّ ما نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة الواقعة بعدها". (الدر المصون، ١٤٠٧هـ: ٧/ ١٣٩).

ثالثًا: التكرار:

أ-(إلاّ) الاستثنائية المؤكدة:

إِذَا تكررت (إلَّا) الاستثنائية للتأكيد، وذلك في بابي العطف والبدل، أُلْغِيَتَ، وكانت زائدة للتوكيد، ومعنى إلغائها أنَّها " لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا، ولمْ تُفد غير توكيد الأولى". (شرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٥٥٠).

يقول ابن هشام: "إِذَا تكررت (إلَّا) فإنْ كان التكرار للتوكيد، وذلك إِذَا تَلَت عاطفًا، أو تلاها اسمٌ مماثل لِمَا قبلها، أُلْغِيَت.

فالأول نحو: ما جاء إلَّا زيدٌ وإلَّا عمروٌ، فَمَا بعد (إلَّا) الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها، و(إلَّا) زائدة للتوكيد.

والثاني كقوله:

(لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلَّا الفَتَى إلَّا الْعَلَا...)

فالْفَتَى مُسْتَثْنًى من الضمير المجرور بالباء، والأرْجَحُ كونُه تابعًا له في جَرِّه، ويجوز كونُه منصوبًا على الاستثناء، والعَلَا بدلٌ من الفتى، بدل كلٍّ من كلٍّ؛ لأنَّهما لمسَمًّى واحد، وإلَّا الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَــلُهْ

إلَّا رَسِــــيمُهُ وَإلَّا رَمَلــــهْ

فرسيمه بدل، و رَمَلُه معطوف، و (إلَّا) المقترنة بكلٍّ منهما مؤكدة". (الرجز بلا نسبة، أوضح المسالك، ١٩٨٠م: ٢/ ٦٧-٦٨، وينظر: همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ٢/ ١٩٨).

ب-ما الحجازية:

إِذَا تكررت (ما) الحجازية العاملة عمل ليس بطل عملها لبطلان معناها؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، وذلك نحو: ما ما زيد قائم، فالأولى نافية والثانية نفت النفي، فبقي إثباتًا، و(ما) النافية لا تعمل في الإثبات. (ينظر: شرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٢٨٢، وحاشية الخضري، ١٩٩٨م:١/ ٢٣٣).

وقد عدَّ كثير من النُّحاة عدم تكرار (ما) شرطًا من شروط عملها. (ينظر: شرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٢٨٢، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٣٩٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني،

١٤١٩هـ: ١/ ٣٨٣، والنحو الوافي، (د.ت): ١/ ٥٩٦).

وقد حَمَل جمع من النُّحاة تكرارها على التوكيد لا على تأسيس نفي جديد ينقض به نفي الأولى فأَجاز إعمالها، يقول المرادي: "فإن أكَّدت، نحو: ما ما زيد قائم، وجب الرفع. قال ابن أصبغ: عند عامة النحويينَ، وأجازه جماعة من الكوفيين.

قلت: وصرح ابن مالك بعملها، في هذه الصورة، ولم يحكُ في ذلك خلافًا، وأنشد، على العمل، قول الراجز:

لا يُنْسِكَ الأَسى تأسِّيَاً، فما

مَا مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعــتصِمَا

فكرر (ما) النافية توكيدًا، وأبقى عملها". (الرجز بلا نسبة، الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٢٩).

ويقول الخضري: "أمَّا إن كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة، فيبقى العمل كما في شرح التسهيل، واعتمده الدماميني". (حاشية الخضري، ١٩٩٨م: ١/ ٢٣٣، وينظر: شرح التسهيل، ١٤١٠هـ: ١/ ٣٧١).

رابعًا-الحذف:

من البداهة المنطقية بطلان العمل بذهاب عامله، ولكن في كثير من الأبواب النحوية يُحْذَفُ العامل وجوبًا أو جوازًا ويبقى عمله؛ من ذلك: باب المصادر المنصوبة، وباب الإغراء والتحذير، وباب الاختصاص، وباب نصب المضارع بأَنَّ المضمرة بعد عدد من الحروف، وباب النعت المقطوع، وغيرها، ولَمَّا كان ذلك مخالفًا لقاعدة العمل النحوي كَثُرَت الآراء والتأويلات، واختلفت أقوال النُّحاة في هذه الأبواب.

والذي سوَّغ الخروج على هذه القاعدة المنطقية أنَّ عوامل النحو، وإن أُسْنِدَ إليها العمل في الظاهر إلَّا أنَّها في الحقيقة أمارات من العامل الحقيقي، الذي هو المتكلم، فإنْ دلَّ السياق على غرض المتكلم أثَّرَ ذلك في اللفظ، وإن لم يكن مقترنًا بعامل لفظي؛ لذا لجأَ النُّحاة في هذه الأبواب إلى الاعتماد على قصد المتكلم، وتقدير ما يناسبه من العوامل؛ لتفسير الآثار الإعرابية في هذه الأبواب.

وإنِّي إنَّما طرقت هذا العنوان ليكون دليلًا على إبطال العمل، لأعضد توجه النُّحاة في الحكم بشذوذ إبقاء العمل بعد حذف العامل، فـ"لا يجوز حذف العامل، وإبقاء عمله إلا شذوذًا". (المصباح المنير، (د.ت): ١/ ٤٠٨، وينظر: شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ١/ ٤٠٤).

وانطلاقًا من هذه القاعدة أُؤيِّد مذهب النُّحاة في القول بالنصب بنزع الخافض، فهذا "هو القياس، لأنَّ الحرف عامل ضعيف، فإذَا حذف بطل عمله". (شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ٣/ ١٤٠٣ه، وينظر: حاشية الخضري، ١٩٩٨م: ٢/ ٧٤٢).

ومنها أيضًا أرى قوة مذهب من رأى أنَّ نصب المضارع بأنَّ المضمرة في غير المواضع المشهورة شاذ. (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٤٤٨، وشرح ابن عقيل، ١٩٨٠م:٢/ ٣٣٣، وحاشية الخضري، ١٩٩٨م: ٢/ ٧٤٢).

ومنها أرى ضعف مذهب الكوفيينَ القائل بأنَّ أصل فعل الأمر هو الفعل المضارع المجزوم، فليس أصل (قم) (ليقم)، ثُمَّ حذف منه حرف الجزم، لأنَّ ذلك خلاف الأصل في عمل العوامل. (ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ٢/ ١٧، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٤١٤، والتبيين عن مذاهب النحويين، ٢٠٠٠م: ١٧٦).

خامسًا: ضعف معنى الحدث والاقتراب من الاسمية:

ويكون ذلك بدخول بعض خصائص الأسماء على العوامل كالتعريف، والتصغير، والوصف... وممَّا تبطله هذه العلة:

أ-المصدر:

وهو اسم دالٌّ على الحدث، ولِمَا فيه من معنى الحدث عمِل عمَل الفعل؛ لذا اشترط جمهور النُّحاة لعمله أنْ يكونَ مقدرًا بالفعل وحده، أو به مع حرف مصدري نحو (أن، أو ما) ولقوة معنى الفعل فيه عمل معَّرفًا، ومضافًا، ومنونًا مع كون هذه الثلاثة من خصائص الأسماء. (ينظر: شرح الكافية الشافية، ١٤٠٢هـ: ٢/ ١٠١٢).

وممَّا يبين قوة المصدر في العمل عمله مع كونه مسندًا إليه، يقول الرضي مبينًا تميَّز المصدر في العمل عن الأوصاف العاملة: "والأسماء العاملة عمل الفعل إِذَا وُصِفَت انْعَزَلَت عن العمل، فلا تقول: زيد ضاربٌ عظيمٌ عمرًا، ولا أضارب عظيم الزيدانِ، وذلك لبعدها إِذَنْ عن مشابهة الفعل، إِذْ وضعه على أَنْ يُسْنَد ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

أمَّا المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندًا إليه، لقوة معنى الفعل فيه، إِذْ لا يعمل الفعل، الذي هو الأصل، في الفاعل ولا في المفعول إلَّا لتضمُّنه معنى المصدر". (شرح الشافية، ١٤٠٢هـ: ١/ ٢٩٢، وينظر: شرح الكافية الشافية، ١٤٠٢هـ: ٢/ ١٠١١).

وإنَّما بطل عمل المصدر المصغّر؛ لأنَّ التصغير أثّر في المصدر لفظًا ومعنى، فتأثيره اللفظي بإضافة الياء، وزيادة الياء كان لها أثرها المعنوي، إِذْ بعَّدتْ المصدر من دلالة الحدث وقرَّبته من الوصف؛ لأنَّ التصغير وصف في المعنى، يقول الرضي: "والتصغير يمنع المصدر من العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومِنْ ثَمَّةَ يمنع الوصفُ ثلاثتَها من العمل". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٤/ ٣٨٥، وينظر: شرح الشافية، ١٤٠٢هـ: ١/ ٢٩٢).

ويقول العكبري: "وإِذْا صُغّر المصدرُ لمْ يعمل لوجهينِ أحدُهما أنَّ التصغير كالوصف، والثاني أنَّه يبعد من شبه الفعل إِذْ الأفعال لا تصغَّر". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ٤٤٩).

وللعلة المتخيلة في التصغير، التي هي الوصف، لمْ يعمل المصدر الموصوف قبل تمام متعلقاته وهذا الإبطال من باب أولى؛ لأَنَّ الوصف يقربه من الذوات ويبعده عن الأحداث.

يقول العكبري: "فإنْ وُصِفَ المصدر قبل المعمول لمْ يعمل؛ لأَنَّ الوصفَ يبعده من الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يوصف، ولأَنَّ الوصفَ يفصل بين الموصول وصلته، والمصدر موصول ومعموله من صلته". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ٤٤٩، وينظر: الإرشاد، ١٤١٠هـ: ١٩٦).

ب-الوصف العامل (اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة):

حقُّ الأسماء أَلَّا تعمل، ولكن اسم الفاعل واسم المفعول، ونحوهما من الأسماء العاملة[1]، إنَّما عملا في الفاعل والمفعول وغيرهما من المعمولات اللفظية، لِمَا فيهما من معنى الحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل؛ يقول الخضري: "فالوصف إنَّما يعمل لقوة شبهه بالفعل". (حاشية الخضري، ١٩٩٨م:١/ ١٦٨).

لذا كان الوصف عاملًا إِذَا اقترن بالألف واللام؛ لأَنَّها حرف موصول يحتاج إلى صلة، وحق الصلة أَنْ تكونَ جملة فعلية دالة على الحدث، فلمَّا وقع الوصف موقع الفعل عمل عمله من غير احتياج إلى أيِّ شرط آخر.

يقول ابن عصفور: "فإِذَا كان فيه الألف واللام عَمِل عمَلَ فعله قولًا واحدًا كان ماضيًا أو بمعنى الحال والإقبال، وذلك أَنَّ الألف واللام من الموصولات، ولا يوصل الموصول إلَّا بالجمل". (شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ١٤١٩هـ: ١/ ٥٦٢).

أمَّا إن قيل: إنَّ (ال) الداخلة على الوصف حرف تعريف، فهي عندئذٍ من خصائص الأَسماء، فتكون من موانع عمل الوصف؛ لأَنَّها ستكون مبعدة له عن شبه الفعل ومقربة له من الجوامد؛ "لأَنَّها حينئذٍ من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجمود؛ لأنَّ أصل وضعها للذوات". (حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ١/ ٢٤٤).

وأمَّا إن كان الوصف مجردًا عن الألف واللام فاشترطوا له عدة شروط منها: الاعتماد على نفي، أو

(١) الأسماء العاملة عمل الفعل أربعة أنواع: نوع عمل لمشابهة في العدة والحركات وغيرها، وهو: اسم الفاعل والمفعول، ونوع حمل على اسم الفاعل، وهو الصفة المشبهة، ونوع عمل على شريط أنْ يكونَ بتقدير أنْ والفعل؛ لكونه أصلًا للفعل، وهو المصدر، ونوع عمل نيابة عن الفعل واختصارًا، وهو اسم الفعل. ينظر:(البديع في علم العربية، ١٤٢٠هـ: ج١/ م٢/ ٥٠٤.

استفهام، أو موصوف، أو ذي حال، أو اسم مبتدأ، وأرى أنَّ كلَّ هذه الشروط من أجل إحياء دلالة الوصف على الحدث، فكلّ ما تقدَّم يقربه من الفعل، وهذا ما نصّ عليه النُّحاة.

يقول ابن عصفور: "وإنَّما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكر؛ لأنَّه إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا قوى فيه جانب الفعلية". (شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ١٤١٩هـ: ١/ ٥٦٥، وينظر: تاج علوم الأدب، ١٤٢٥هـ: ٢/ ٨٦٨).

ويعلق الخضري على قول ابن عقيل: "إلا إذَا اعتمد على شيء": بقوله: "ليقربه من الفعل". (حاشية الخضري، ١٩٩٨م: ٢/ ٥٤١).

ويقول العكبري: "وإنَّما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذَا اعتمد على شيءٍ قبله مثل أنْ يكونَ خبرًا أو حالًا أو صفةً أو صلةً أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام؛ لأنَّه ضعيف في العمل لكونه فرعًا فقوي بالاعتماد". (شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ١٤١٩هـ: ١/ ٥٦٥، وينظر: تاج علوم الأدب، ١٤٢٥هـ: ٢/ ٨٦٨).

وإنَّما لم يعمل اسم الفاعل إنْ كان بمعنى الماضي، كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

كفعله اســـم فاعل في العمل

إن كان عن مضـــــيه بمعزل

(ألفية ابن مالك، (د.ت): ٣٠)؛ لأنَّه فَقَدَ عنصر الحدث، وأصبح في دلالته أقرب إلى الدلالة الاسمية الذاتية، وإضافته أقرب إلى الإضافة الحقيقية التعريفية، يقول ابن السراج: "فإذَا قلت: هذا ضارب زيدٍ، تريد به معنى المضي فهو بمعنى: غلامُ زيدٍ.

وتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس، وهما ضاربا زيدٍ، وهم ضاربو زيدٍ، وهنَّ ضاربات أخيك، كلّ ذلك إذَا أردتَ به معنى المضي، لم يجزْ فيه إلَّا هذا، يعني الإضافة والخفض؛ لأنَّه بمنزلة قولك: غلامُ عبدالله، وأخو زيد.ألا ترى أنَّك لو قلت: غلامٌ زيدًا كان محالاً، فكذلك اسم الفاعل إذَا كان ماضيًا؛ لأنَّه اسم، وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة، وإنَّ الأول يتعرَّف بالثاني.

ولا يجوز أنْ تدخلَ عليه الألف واللام، وتضيفه كما لم يجزْ ذلك في (الغلام)، وإنَّما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع يَفعَل". (الأصول في النحو، ١٩٨٧م: ١/ ١٢٥).

وكلُّ أمر يقرِّبُ الوصفَ من الاسميَّة فإنَّه يبطله عن العمل؛ لذا اشترط النُّحاة للوصف العامل أنْ لا يصغّر ولا يوصف، بلْ مُنِعَ من كلِّ ما يُمْنَعُ منه الفعلُ.

قال سيبويه: "واعلم أنَّك لا تحقّر الاسم إذَا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنَّه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا، وهو ضويربُ زيدٍ إذَا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين. وإنْ كان ضاربُ زيدٍ لِمَا مضى فتصغيره جيِّد". (الكتاب،

(د.ت):٣/ ٤٨٠، وينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):١/ ٥٦٥، وتاج علوم الأدب، ١٤٢٥هـ: ٢/ ٨٦٩).

وقال السيوطي: "ثُمَّ هذا الوصف قائمٌ مقامَ الفعل؛ لشدة شبهه به؛ ولأجل ذلك مُنِعَ ما يُمْنَعُ منه الفعلُ، فلا يُخبَرُ عنه، ولا يُصغّرُ، فلا يقال: أضُوَيْرِبٌ الزيدان، ولا يوصف، فلا يقال: أضاربٌ عاقلٌ الزيدان ولا يُعرّفُ بأل، فلا يقال: القائمُ أخواك، ولا يُثنَّى، ولا يُجْمَع، فلا يقال: أقائمانِ أخواك، وأقائمونَ إخوتك على أنَّ أخواك وإخوتك فاعل إلَّا على لغة أكلوني البراغيث، كما لا يقبل الفعل شيئًا من ذلك". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٣١٠، وينظر: المقرب، ١٩٧١م: ١٣٧، ومغني اللبيب، ١٩٨٧م: ٢/ ٥٨٨).

المبحث الثالث
العللُ النظميّةُ المُبطِلَةُ للعمل النحويّ

سيتضمن هذا المبحث العلل التي تعود إلى ترتيب الكلام ونظمه، وكان لها أثرها في إبطال عمل العوامل النَّحوية، وهذه العلل هي:

أولًا: تأخّر ما له صدر الكلام:

في العربية حروف وأسماء لها صدر الكلام، وصدارتها تعني أنَّ الكلام يُبنى عليها ابتداء فلا يسبقها في اللفظ شيء، ويجب تأخير معمولها، فإن جاء في ظاهر اللفظ ما يشير إلى فَقْدها هذه الصدارة عمدنا إلى الإشارة إلى صدارتها المعنوية بتعليق العامل السابق لها عن أنَّ يعمل فيها لفظًا، وإمضاء لقاعدة العمل النحوي، فلا بدَّ لهذا العامل السابق من العمل؛ لأنَّ له تعلقًا معنويًا بما بعده؛ فالتعارض بين الصدارة، وتقدم العامل المقتضي لمعموله أوجد عند النُّحاة باب التعليق اللفظي للعامل، والقول بالإعراب المحلي للمعمول المعلق عنه.

فالتعليق عندهم هو: إبطال العمل لفظًا وإبقاؤه محلًا؛ لمجيء ما له صدر الكلام. (ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٥/ ١٦٦، وأوضح المسالك، ١٩٨٠م: ١/ ٣١٦).

ووجه دخول التعليق في مبطلات العمل النحوي، أنَّ العامل يفقد تأثيره اللفظي في معموله، فلا أثر إعرابيّ للعامل فيما يعمل فيه.

إذاً "فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظًا، عامل معنى وتقديرًا؛ لأنَّ معنى: علمتُ لزيد قائم، علمتُ قيامَ زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمِنْ ثَمَّ جاز عطف الجزأينِ المنصوبينِ، على الجملة المعلق عنها، نحو: علمتُ لزيد قائم، وبكرًا قاعدًا". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ:٥/ ١٦٩).

يقول الرضي: "فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولًا به للفعل المعلَّق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل، نحو: علمتُ

لزيد قائم، وبكرًا فاضلًا، على ما قال ابن الخشاب". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٥/ ١٦٦).

أمَّا التعليق فبابه عند أكثر النُّحاة مختصّ بالأفعال القلبية المتصرفة، وما جرى مجراها في المعنى. (ينظر:أوضح المسالك، ١٩٨٠م: ١/ ٣١٨، وشرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٥/ ١٦٤، والكليات، ١٤١٩هـ: ٢٥٥، ومغني اللبيب، ١٩٨٧م: ٤١٦/٢).

وأمَّا المعلقات عن العمل فهي:

أ-: لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ (البقرة ١٠٣).

ب-: لام القسم، نحو قول لبيد: ولقد علمت لتأتينَّ منيتي، (ديوانه: ٣٠٨).

ج-: ما النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ (الأنبياء ٦٥)، وكذا (لا، وإنْ النافية) في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر.

د-: الاستفهام، ويكون بالاسم والحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾ (الكهف ١٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ (الأنبياء: ١٠٩)، (ينظر: أوضح المسالك، ١٩٨٠م: ١/ ٣١٦).

ثانيًا- تعريف المعمول يبطل عمل العامل:

وتعريف المعمول يبطل به عمل العوامل الآتية:

أ-لا النافية للوحدة:

من المشبهات بليس في العمل (لا) النافية، وإنَّما عملت مقيدة؛ لفرعيتها في العمل، ومن قيود عملها تنكير معموليها عند من قال بعملها، وهم البصريونَ. (ينظر: شرح الكافية الشافية، ١٤٠٢هـ: ١/ ٤٤٠).

يقول ابن هشام: "وكذا، أي ما يعمل عمل ليس، لا النافية في الشعر، بشرط تنكير معموليها، نحو:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا
ولا وزرٌ ممَّا قـــــضى اللهُ واقيًا

(شرح قطر الندى، ١٣٨٣هـ: ١٤٤).

أمَّا إذَا دخلت على معرفة فالأصل فيها ألَّا تعمل، وإعمالها في المعرفة شاذ، وقد أجازه بعض النُّحاة. (ينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٠٢، ومغني اللبيب، ١٩٨٧م: ١/ ٢٤٠، وشرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ١/ ٣٩٢، وخزانة الأدب، ١٤٠٩هـ: ٣/ ٣٣٧).

ب-لا النافية للجنس:

حملوها في العمل على (إنَّ) المشبهة بالفعل، من باب حمل النقيض على نقيضه؛ لأنَّ (لا) للنفي، و(إنَّ) للإثبات، كما أعملوها عمل (ليس) من باب حمل النظير على نظيره. يقول السيوطي: "تعمل (لا) عمل (إنَّ) إلحاقًا بها؛ لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولأنَّها لتوكيد النفي كما أنَّ (إنَّ) لتوكيد الإثبات، فهو قياس نقيض، وإلحاقها بـ(ليس) قياس نظير؛ لأنَّها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن

عملها عمل (إنَّ) أفصح، وأكثر في الاستعمال". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٦٣).

ومن شروط عملها تنكير معموليها، فإنْ عُرِّفا بطل عملها، وذلك للمناقضة المتحصّلة من تعريف المعمول مع معنى العامل، إِذْ النفي يقتضي العموم، والتعريف يقتضي الخصوص، وإيضاحه: أنَّ معنى (لا) النافية يقضي بنفي الجنس، وهو من العموم بمكان، أمَّا تعريف المعمول فينقض معناها، إِذْ التعريف تخصيص المعنى وتقييده.

يقول المرادي: "فأمَّا (لا) النافية فلها ثلاثة أقسام: الأول: العاملة عمل إنَّ. وهي لا النافية للجنس. ولا تعمل إلَّا في نكرة...". (الجنى الداني، ١٩٧٦م:٣٠٠، وينظر: تاج علوم الأدب، ١٤٢٥هـ: ١/ ٦٥١).

ويقول السيوطي عن شروط عملها، ومنها: "أنْ يكونَ مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريينَ؛ لأنَّ عموم النفي لا يتصور فيها. وخالف الكوفيونَ في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، أو الله أو الرحمن والعزيز نحو: لا عبدالله، ولا عبدالرحمن، ولا عبدالعزيز، ووافقه الفراء على: لا عبدالله، قال: لأنَّه حرف مستعمل يقال لكل أحد: عبدالله، وخالفه في الأخيرينِ؛ لأنَّ الاستعمال لم يلزمْ فيهما كما لزم عبدالله، والكسائي قاسهما عليه.

وجوَّز الفراء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك، وكل ذلك خطأ عند البصريينَ". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ:١/ ٤٦٣).

فما جاء ما ظاهره إعمالها في النكرة، نحو: قضية ولا أبا حسن لها، أوَّلوه باعتقاد تنكيره، بجعل الاسم العلم واقعًا على مسماه، وعلى كلِّ من أشبهه، فصار نكرةً لعمومه، أو بتقدير محذوف مناسب. (ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ١٤١٩هـ: ٢/ ٢٧٦، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٦٣ -٤٦٤).

ثالثًا-دخول العوامل:

أ-النواسخ، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه، ويبطل بها:

العوامل المعنوية:

ذهب جمهور النُّحاة إلى القول بأَنَّ المبتدأ، والفعل المضارع العاري عن العوامل اللفظية، رُفِعا بعوامل معنوية، اصطلحوا على تسمية ما يعمل في المبتدأ بالابتداء، وتسمية ما يعمل في المضارع بالتجرد أو بقيامه مقام الاسم(١).

وهذه العوامل إنَّما صنعها فكر النُّحاة، وأسندوا إليها العمل؛ لتكتملَ عندهم نظرية العامل النحوي، فلا يبقى معمول بلا عامل.

---

(١) وبعض النُّحاة جعل الخبر مرفوعًا بالابتداء أيضًا. ينظر: أسرار العربية:٢٨، ٦٦، و(الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٤٠، ٤٣٨ و(شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ١/ ٢٢١، و٥/ ٢٣، و(شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ١/ ٢٩٩، و(همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٣٠٧-٣٠٩).

ومن أصول نظرية العمل النحوي أنَّ هذه العوامل المعنوية ضعيفة، فلا يسند إليها العمل مع وجود العوامل اللفظية، إِذْ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ والنادر، فلا "يعدل إلى جعل العامل معنويًا إلَّا إِذَا تعذر العامل اللفظي الصالح". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٥١١).

يقول الرضي: "والأولى إحالة العمل إلى العامل اللفظي ما لمْ يضطر إلى المعنوي". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٢/ ٣٤).

ولضعفها أبطلتها كلُّ العوامل اللفظية التي تدخل على معمولاتها، فالابتداء يبطله النواسخ بأنواعها، فعلية كانت أو حرفية، ككان وأخواتها، وظنَّ وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وما شابهها في العمل، والتجرد يبطله دخول أدوات النصب، والجزم.

ب -دخول حرف الجر:

يبطل به عمل (لا) النافية للجنس:

فمِن شروط عمل (لا) النافية للجنس أَنَّ لا يدخل عليها حرف الجر، إِذْ دخوله يجعلها حشوًا بين العامل والمعمول، فيبطل عملها.

يقول الخضري: "وإنْ دخل عليها جارٌّ أُلْغِيَت، وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجِئْتُ بلا زاد، غضبتُ من لا شيء، وجعلها الكوفيونَ حينئذٍ بمعنى غير مضافة للنكرة، والحرف جار لها". (حاشية الخضري، ١٩٩٨م: ١/ ٢٨٠).

رابعًا-الزمن:

ركن ركين من عناصر الحدث، فلا يخلو منه حدث؛ لذا كان جزءًا ملازمًا في دلالة الأفعال بأنواعها، ولكنَّه في بعض المواضع قد يكون سببًا في إبطال بعض العوامل النَّحوية، وذلك عندما يكون سببًا في إبطال دلالة اللفظ أو التركيب على تجدد الحدث، ومن العوامل التي أبطل الزمن عملها:

أ-إِذَنْ:

من شروط عملها النصب في المضارع بعدها أنْ يكونَ مستقبلًا، فإنْ دلَّ على الحال بطل عملها، ورفع ما بعدها فخرجت بذلك من حروف النصب ينظر: (الكتاب، (د.ت): ٣/ ١٨، وتاج علوم الأدب، ١٤٢٥هـ: ١/ ٤٧٦)؛"لأنَّ سائر النواصب لا تعمل في غيره؛ لتحققه في الوجود كالأسماء، فلا تعمل فيه عوامل الأفعال". (حاشية الخضري، ١٩٩٨م: ٢/ ٧٢٨).

يقول أبو البركات الأنباري: "وكذلك، أيْ يبطل عملها، إِذَا دخلت على فعل الحال نحو قولك: إِذَنْ أظنُّكَ كاذِبًا، إِذْا أردتَ أَنَّك في حال الظن؛ وذلك لأنَّ (إِذَنْ) إنَّما عملت؛ لأنَّها أشبهت (أنْ) و(أنْ) لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلَّا المستقبل، فإِذَا زال الشبه بطل العمل". (أسرار العربية، ١٩٧٥م: ٣٣١).

ب-حتى:

ينتصب المضارع بعد (حتى)، وبيَّن النُّحاة خلافًا في ناصبه، فقد نسب للبصريين القول بأَنَّه منصوب بأنَّ مضمرة وجوبًا، ونسب للكوفيينَ القول بأنَّه منصوب بـ(حتى) (١).

والذي وجدته عند إمام البصريين في الكتاب التصريح بأنَّ (حتى) هي الناصبة للفعل، كما هو مذهب الكوفيينَ (٢).

والذي يهمّنا في المسألة شرط هذا النصب، بغض النظر عن الناصب، وهو أَنْ يكونَ الفعل بعدها دالًا على الاستقبال.

يقول ابن مالك: وَتِلْوَ حَتَّى حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

(ألفية ابن مالك، (د.ت): ٤٧).

يقول الأشموني معلقًا: "أَي لا ينصب الفعل بعد حتى إلَّا إِذَا كان مستقبلًا". (شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ٣/ ١٣٧٨، وينظر: شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٥/ ٥٤، ومغني اللبيب، ١٩٨٧م:١/ ١٢٦، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ٢/ ٣٠١).

فإن دلَّ على الحال، أو ما يُؤَوَّل بالحال وجب الرفع وبطل النصب، فبطل تقدير (أنْ) بعد حتى عند من قال بأنَّها هي الناصبة، وبطل عمل (حتى) إنْ كانت هي العاملة، وهي في الحالين ستكون حرفًا من حروف الابتداء. (ينظر: الكتاب، (د.ت): ٣/ ١٧، والجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٥٥).

أقول: إنَّ المضارع يحتمل الدلالة على الحال والاستقبال، وهذه الاحتمالية كانت سببًا في إعرابه كما

---

(١) ذهب البصريّونِ إلى أنّها حرف جرّ، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أَنْ)، والاسم بعدها مجرورٌ بها، واختلف الكوفيُّونَ: فذهب الفرّاء إلى أنّها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أنَّ الجر بعدها إنَّما هو لنيابَتِها مَناب (إلى). وذهب الكسائيّ إلى أنّها ناصبة بنفسها أيضًا، وإذا جاء الجرّ في الاسم بعدها فبإِضْمار (إلى)؛ ويجوز عنده إظهارُها. وذهب بعضُ الكوفيّين إلى أنّها ناصبة بنفسها كـ(أن)، وجارّةٌ بنفسها لشبهها بـ(إلى)، وأجازوا إظهارَ (أَنْ) بعدها توكيدًا.(ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٢م: ٤٧٧، وشرح المفصل، (د.ت): ٧/ ١٩، والجنى الداني، ١٩٧٦م: ٤٩٨، همع الهوامع، ١٤١٨هـ:٢ / ٣٠٠، وشرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ٣/ ١٣٧٦).

(٢) جاء في الكتاب (٣/ ١٦-١٧): "اعلم أنَّ (حتى) تنصب على وجهين.... واعلم أنَّ (حتى) يُرفَع الفعل بعدها على وجهينِ، تقول: سرتُ حتى أدخلها، تعني أنَّه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله به بالفاء... فحتى صارت ههنا بمنزلة إذَا وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنَّها لمْ تجيء على معنى (إلى أَن)، ولا معنى (كي)، فخرجت من =

= حروف النصب، كما خرجت (إذَنْ) منها في قولك: إذَنْ أظنُّك"، فهذا نص صريح بنسبة العمل لحتى، وأمَّا تفسيره بإلى أَنْ،أو كي فهو تفسير معنى لا يلزم منه تقدير أَنَّ بعدها ناصبة.

يرى جمهور النُّحاة، قال ابن خروف: "أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبنيّ. والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع؛ لَكِن اخْتُلِف في علة إعرابه، فقال البصريونَ: إنَّما أُعْرِبَ لمشابهته الاسم في إبهامه، وتخصيصه؛ فإنَّه يصلح للحال والاستقبال...، وقال الكوفيونَ: إنَّما أُعْرِب؛ لأنَّه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. قال صاحب البديع: وذلك أنَّه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٦٦-٦٧، وينظر: البديع في علم العربية، ١٤٢٠هـ: ج١/ م١/ ٢٩).

فإِذَا أبطل سياق الحال دلالة الفعل على الاستقبال لم يبقَ فيه إلَّا دلالة واحدة على الحال، فكأنَّه استغنى بها عن النصب الذي هو ترجمان الاستقبال الذي تؤدِّيه أَن المضمرة بعد حتى، أو حروف النصب عمومًا، على رأي من يرى أَنَّ حتى هي الناصبة.

خامسًا-الزيادة:

أ-زيادة إنْ بعد ما:

أعمل الحجازيون (ما) إعمال ليس لقوة مشابهتها لها في المعنى، وأهملها التميميونَ، وهو الأصل "إِذْ قياس العوامل أنْ تختصَ بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم، أو الفعل، لتكونَ متمكنة بثبوتها في مركزها، و(ما) مشتركة بين الاسم والفعل". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٢/ ٢٤٧، وينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٢٥).

"فلمَّا كان قياس إعمالها ضعيفًا انعزلت لأدنى عارض، فمن ذلك مجيء (إنْ) بعدها، وإنَّما عزلتها، لأنَّها وإنْ كانت زائدة، لكنَّها تشابه (إنْ) النافية لفظًا، فكأَنَّ (ما) النافية دخلت على نفي، والنفي إِذَا دخل على النفي أفاد الإيجاب، فصارت (إنْ) كإلَّا الناقضة لنفي (ما) في نحو: ما زيد إلَّا منطلق، ويجوز أَنْ يُقَالَ: إنَّما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٢/ ٢٤٧).

وجعل الورّاق إبطال (إنْ) عمل (ما)، كأَنَّه اقتصاص لإبطال (ما) عمل (إنَّ)، قال في علله: "واعلم أَنَّ (إنْ) الخفيفة المكسورة الألف قد تدخل على (ما) زائدة، إلَّا أنَّها متى دخلت عليها بطل عملها، للفصل بينها وبين ما تعمل فيه، إِذْ كانت حرفًا ضعيفًا، وجرت في بطلانِ عملها إِذَا دخلت (إنْ) عليها مجرى (إنَّ) إِذَا دخلت (مَا) عليها، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، فصارت (إنْ) مع (ما) كـ (ما) مع (إنَّ) في قولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ". (علل النحو، ١٤٢٠هـ: ٢٥٨).

وعدَّ ابن مالك زيادة (إنْ) بعد (ما) توهين لحالها الأصلي، فقال: "لَمَّا كان عمل (ما) استحسانًا لا قياسًا اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوِّها من مقارنة (إنْ)؛ لأنَّ كلَّ واحد من هذه الأربعة حالٌ أَصليّ، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهينٌ.

وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلوّ من مقارنة (إنْ)، لأنَّ مقارنته لـ(ما) تزيل شبهها بليس؛ لأنَّ ليس لا يليها (إنْ)، فإذَا وليت (ما) تباينًا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف". (شرح التسهيل، ١٤١٠هـ: ١/ ٣٦٩، وينظر: همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٣٩١).

وبهذه القاعدة، أعني: إبطال عمل (ما) بزيادة (إنْ)، تعقَّبَ ابن بري رواية الجوهري لقول الشاعر:

بني غُدانَةَ ما إنْ أَنتـــــمُ ذَهَبًا

ولا صَريفًا ولكن أَنتُمُ خزَفُ

فقال: "صواب إنشاده: ما إنْ أَنْتُمُ ذَهبٌ؛ لأَن زيادة (إنْ) تُبْطِل عمل (ما". (البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، التنبيه والإيضاح: ٢٠٠٩، ٣/ ٣٧٥).

ب-زيادة ضمير الشأن:

مبطلٌ غريبٌ قال به ابن الطراوة، ومال إليه أبو حيان. وضمير الشأن: ضمير غائب يأتي في صدر الجملة الخبرية دالًا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، ويسميه البصريونَ: ضمير الشأن والحديث إِذَا كان مذكرًا، وضمير القصة إِذَا كان مؤنثًا، ويسميه الكوفيونَ: ضمير المجهول؛ لأَنَّه لا يدري عندهم ما يعود عليه، ولا خلاف بينهم في أَنَّه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل (ينظر: (شرح المفصل، (د.ت): ٣/ ١١٤، ومغنى اللبيب، ١٩٨٧م: ٢/ ٤٩٠)، "إلَّا ما ذهب إليه ابن الطراوة من زعمه أَنَّه حرف، فإنَّه إِذَا دخل على (إنَّ) كفَّها عن العمل، كما يكفُّها (ما)، وكذا إِذَا دخل على الأفعال الناسخة كفَّها، وتلغى كما يُلْغَى باب ظَنَّ، ومال أبو حيان إلى موافقته". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٢٢٤).

وما عدَّه ابن الطراوة مبطلًا للعامل النَّحوي قد كان وسيلةً يلجأُ إلى تقديره جمهور النُّحاة؛ لتأويلِ عمل بعض العوامل التي ظاهرها أنَّها غير عاملة، يقول ابن جني: "وقد يضمر فيها اسمها، أي كان، وهو ضمير الشأن والحديث فتقع الجمل بعدها أخبارًا عنها تقول: كان زيدٌ قائمٌ، أَيْ: كان الشأَن والحديث زيدٌ قائمٌ. قال الشاعر:

إِذْا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ

وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْـــــتُ أَصْنَعُ

أي: كان الشأَنُ والحديث الناسُ نصفان". (البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي، اللمع في العربية، ١٤٠٩هـ: ٣٨، وينظر: أسرار العربية، ١٩٧٥م: ١٣٥، والجنى الداني، ١٩٧٦م: ٤٦١، ٥٣٥).

ويقول ابن عقيل: "وإنْ تقدمت، أيْ ظنَّ أو إحدى أخواتها، امتنع الإلغاء عند البصريينَ، فلا تقول: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، بَلْ يجب الإعمال فتقول: ظننتُ زيدًا قائمًا، فإنْ جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءَها متقدمةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأَن كقوله:

أرجو وآمل أنْ تـــــدنوَ مودتها

وما إخال لدينا منـــــك تنويل

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، ولدينا منك تنويل، جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ، فلا إلغاء". (شرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٣٩٦-٣٩٨، والبيت لكعب بن زهير، ديوانه،١٩٨٧م، ٦٢).

سادسًا-الفصل:

العوامل الضعيفة، كما يقول النُّحاة، وهي التي تعمل تبعية لغيرها، إنَّما تعمل إِذَا بقيت قريبة من معمولاتها وبقيت معمولاتها على نسقها الأول دون تقديم وتأخير، فكأنَّ إبعاد المعمول الأول المباشر عنها، والفصل بينه وبين عامله، ولو كان بغير الأجنبي، يزيدها ضعفًا ووهنًا، فيبطل عملها؛ لأنَّها أبدًا تنحط عن رتبة الأصول التي شابهتها، فلا تتصرف تصرفها في العمل.

فيدخل في هذا الموضوع ما تقدم فيه المعمول الثاني، ويدخل فيه أيضًا الفصل بمعمول معمولاتها.

فإِذَا خُوْلِفَ هذا الأصل بطل عمل تلك العوامل فعادت المعمولات إلى أصلها قبل دخول هذه العوامل، ومما يبطل بتقديم ما حقه التأخير من معمولاته:

أ-إِذَنْ:

يبطل عملها في نصب المضارع إِذَا فصل بينها وبينه، "ويغتفر الفصل بالقسم وبـ(لا) النافية خاصة؛ لأنَّ القسم تأكيد لربط إِذَنْ، و(لا) لم يعتدْ بها فاصلة في (أنْ)، فكذا في إِذَنْ". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ٢/ ٢٤٩).

وأجاز بعض النُّحاة الفصل بغير ما ذكر من النداء، والدعاء، والظرف، ومعمول الفعل، والمعوَّل في كل ذلك على السماع، قال أبو حيان: "ولا ينبغي أنْ يقدمَ على ذلك إلَّا بسماع من العرب". (همع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٦٦).

ب-لا النافية للجنس:

من شروط عملها أنْ لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإنْ فُصِل، كأَنْ يتقدم خبرها، بطل عملها في نفي الجنس، ووجب تكرارها، ورُفع الاسم بعدها بما كان مرفوعًا قبلها. (ينظر: (البديع في علم العربية، ١٤٢٠هـ: ج١/ م٢/ ٥٨١، وشرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٢٨١).

ويعلل الرضي سبب عدم عملها مع الفصل بضعف عملها، والبعد يزيدها ضعفًا، فيقول: "وكذا، لم تعملْ في المفصول بينه وبينها، لِمَا ذكرنا من ضعف عملها، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها". (شرح الرضي على الكافية، ١٤٢١ه: ٢/ ٢١٨).

ولبطلان العمل مع الفصل علة أخرى تُضاف لعلة ضعفها، يقول ابن الأثير: "إِذَا فصلت بين (لا) واسمها بطل عملها، تقول: لا لك غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ؛ لأنَّها مبنية معها كخمسةَ عشرَ، فإِذَا فككت البناء بالفصل بطل العمل، ووجب تكرير(لا) مع

الفصل، كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (الصافات ٤٧). (البديع في علم العربية، ١٤٢٠هـ: ج١/ م٢/ ٥٨١).

ج-ما الحجازية:

(ما) حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، وإعمالها عمل (ليس) لغة الحجازيينَ وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف ٣١)، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ ﴿٢﴾ ﴾ (المجادلة ٢). (ينظر: المسائل الشيرازيات، ١٤٢٤هـ: ٢/ ٥٠٢، وشرح قطر الندى، ١٣٨٣هـ:١٤٣).

"واعلم أنَّ الأقيسَ في (ما) ألَّا تعمل شيئًا، وإنَّما كان الأقيس فيها هذا؛ لأنَّها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليها، وإنَّما يعمل العامل في الجنس إِذَا استبد به دون غيره، وهذا أصل في العوامل، و(ما) في هذا ليست بالأسماء أولى منها بالأفعال، ولَكِنَّ أهل الحجاز لَمَّا رأَوْهَا بمعنى (ليس)، تنفي ما في الحال والمستقبل، أجروها مجراها في العمل.

وأصل موضع عمل الأفعال أنْ يكونَ فاعلها قبل مفعولها، فرفع ما عملت فيه، فقدم على منصوبها تشبيها بـ (ليس) على أصل موضع عمل الأفعال، فإِذَا زالت (ما) عن ترتيب الأصل بطل عملها، ورجعت إلى ما تستحقه من القياس، وهذه العلة كافية في (ما) وانصرافها عن العمل". "علل النحو، ١٤٢٠هـ: ٢٥٧-٢٥٨)[1].

يقول العكبري: "وإنَّما بطل عملها بتقديم الخبر؛ لأنَّ التقديم تصرُّف، ولا تصرُّف لـ (ما)، ولأنَّ التقديم فرع عمل، و(ما) فرع، فلا يجمع بين فرعين". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ١٧٦).

واستكمالًا لضعفها في التصرف أبطلوا عملها كذالك بتقديم معمول الخبر ما لم يكن ظرفا أو جارًا ومجرورًا، إِذْ توسعوا فيهما فأجازوا الإعمال والإهمال معهما. فيجبُ رفع الخبر في نحو: ما طعامَك زيدٌ أكلٌ، ويجوز الرفع والنصب في مثل: ما في الشر أنت راغبٌ أو راغبًا. (ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ١٧٧، وحاشية الخضري، ١٩٩٨م: ١/ ٢٣٢).

سابعًا- فوات التصدير:

من القواعد المقررة التي تخدم عنواننا أنَّ "كل ما يغير معنى الكلام، ويُؤَثِّر في مضمونه، وإنْ كان حرفًا فمرتبته الصدر". (شرح الرضي على الكافية،

---

(١) إبطال عمل ما بتقديم الخبر هو مذهب الجمهور، وأجاز بعض النحويين إعمالها مع تقدم الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وأجاز آخرونَ إعمالها مع التقديم مطلقًا. ينظر: (الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٢٥، و(شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ١/ ٣٨٢).

١٤٢١هـ: ٦/ ٩٤، وينظر: الأشباه والنظائر، ١٩٩٦م: ١/ ٢٧٠).

وعبارات المتكلم صورة مطابقة لفكره، وتسلسل نظام مفرداته يترجم تسلسل المعاني في ذهنه، فما سبق في لفظه قد سبق في ذهنه، وبنى المتكلم عليه بقية كلامه؛ لِذَا كان حقُّ الكلم الملفوظ أنْ يتأثرَ بما في فكر صاحبه تقديمًا وتأخيرًا، لذا قد يتأخر العامل عن معموله، فيسبقه المعمول متأثرًا بعمل عامله مع تأخره؛ لأنَّ الكلام أسس عليه في الذهن، وإنْ تأخر في اللفظ.

أمَّا العوامل التي تتأخر في اللفظ، فلا تعمل؛ لأنَّ الكلام لم يُبْنَ عليها ابتداءً، وإنَّما كان إدخالها في التركيب في وسطه أو آخره قد جاء عرضًا واستدراكًا، فلأجل ذلك ميزوها عمَّا سبق بأَنْ أفقدوها أثرها الإعرابي، فكان (باب إلغاء العمل) العنوان البارز الدالَّ على هذا النوع من التأخير.

وفوات التصدير قد أبطلَ به النُّحاة عمل بعض العوامل، وهي:

أ-ظنَّ وأخواتها:

تميّزت الأفعال القلبية المتصرفة مِنْ أخوات ظنَّ بأنَّها يجوز إلغاؤها إِذَا توسطت أو تأَخرت، فالإلغاء راجح على الإعمال مع التأخر ومساوٍ له مع التوسط، وممتنعٌ أو قبيحٌ مع التقدم، هكذا قعَّد النُّحاة لعمل هذه الأفعال. (ينظر: الأصول في النحو، ١٩٨٧م: ١/ ١٨١، وشرح الرضي على الكافية، ١٤٢١هـ: ٥/ ١٦٤، وأوضح المسالك، ١٩٨٠م: ١/ ٣١٨، وشرح ابن عقيل، ١٩٨٠م: ١/ ٣٩٤، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٤٨٩).

أقول: إنَّ هذه الأفعال قلبيةٌ، أي أنَّ معانيها من العلم، والظنِّ، والشكِّ، قد تأتي طارئةً كالخاطر يمرُّ على القلب في أثناء الحديث، فما كان من هذا القبيل لا يظهر أثره؛ لحدوثه في الكلام، وعدم أصالته في بناء الخبر.

يقول سيبويه: "وإنَّما كان التأخير أقوى؛ لأنَّه إنَّما يجيءُ بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ، وهو يريد اليقين، ثُمَّ يدركه الشك". (الكتاب، (د.ت):١/ ١٢٠، وينظر: وأسرار العربية، ١٩٧٥م: ١٦٢).

وإنَّما امتنع أو قَبُحَ إهمالها مع التقديم، لأنَّ الشيء لا يكون معنيًا به مطّرحًا في الوقت ذاته، إِذْ تقديمه يدلُّ على العناية به وبناء الكلام عليه، وإبطال عمله يدل على إهماله وعدم الاعتداد به. (ينظر: أسرار العربية، ١٩٧٥م: ١٦٠).

وأرى أنَّ ميزان عمل هذه الأفعال هو قصد المتكلم، المدلول عليه بموقع هذه الأفعال، فما سبق منها دليل على بناء الكلام عليها فحقه العمل، وما تأخر منها دليل على طُرُوِّ هذه الأفعال وعدم بناء الكلام عليها؛ فحقه الإلغاء والتوسط منزلة بينهما يتجاذبه الأمرانِ.

وتجويز النُّحاة للإعمال مع التأخر أو التوسط هو احتراز منهم لقصد المتكلم، فقد يكون تأخيره لهذه الأفعال عن الصدارة، وتقديم غيرها؛ لغرض بلاغي من أغراض التقديم المعروفة لا لطروءِ معانيها على خبره، فما كان من هذا الباب فحقه أنْ يعملَ، توسَّطَ أو تأَخَّرَ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: "فإِذَا ابتدأ كلامَه على ما في نيَّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ، قدَّم أو أَخَّر كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأَيتُ زيدًا.

وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إِذَا أعملتَ؛ وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أنْ يكونَ الفعلُ مبتدأً إِذَا عَمِلَ". (الكتاب، (د.ت): ١/ ١٢٠).

ب-إِذَنْ:

حرف جواب وجزاء ونصب للمضارع وممَّا يبطله عن العمل فوات تصديره؛ إِذْ عدم التصدير يوحي بأنَّ الكلام لمْ يبنْ على معنى هذا الحرف، فترجم ذلك بإلغاء عمله، إنْ توسَّطَ أو تأَخَّرَ. (ينظر: الكتاب، (د.ت): ٤/ ٢٣٤، والأصول في النحو، ١٩٨٧م: ٢/ ١٤٨، ومغني اللبيب، ١٩٨٧م: ١/ ٢٠).

يقول المرادي في بيان هذا الشرط: "إِذَنْ: حرف ينصب الفعل المضارع، بثلاثة شروط:... الثاني: أنْ تكونَ مصدرة.

فإِنْ تأخرت أُلغِيَتْ حتمًا، نحو: أُكْرِمُكَ إِذًا. وإنْ توسطت، وافتقر ما قبلها لِمَا بعدها مثل أن تتوسطَ بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه-وجب إلغاؤها، أيضًا كالمتأخرة". (الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٥٥، وينظر: أسرار العربية، ١٩٧٥م: ٣٣١).

ويشبهها المبرد في العمل والإلغاء بباب ظنَّ، فيقول: "اعلم أنَّ (إِذَنْ) في عوامل الأفعال كظَنَنتُ في عوامل الأسماء؛ لأنَّها تعمل وتُلغَى كظننتُ". (المقتضب، (د.ت): ٢/ ١٠).

ويبين العكبري وجه هذا الشبه فيقول: "(إِذَنْ) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عواملِ الأسماء؛ لأنَّ (ظننت) تعمل إِذَا وقعت في رتبتها وتُلغَى إِذَا أُزيلَتْ عَنها، وكذلك (إِذَن)؛ لأنَّها إِذَا اعتمد الفعل عليها وابْتُدِئَ بها في الجواب وقعت في رتبتها، كقول القائل: أنا أزورُك فتقول، مجيبًا: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، فإِذَا قُلْتَ: أنا إِذَنْ أكرمُك، فقد وقعت (إِذَن) بين المبتدأ وخبره، فيبطلُ عملها، ويعتمد الفعلُ على أنا، وكذلك إنْ قلتَ: أَنَا أكرمُك إِذَن". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ٢/ ٣٥-٣٦).

ثامنًا-نقض معنى العامل:

بعض العوامل حملت في العمل على نظيراتها في المعنى، وقد يطرأ في نظم الكلام ما يغيِّر معنى العامل في التركيب، بلْ يحوِّله إلى نقيضه، فالعبارة المنفية إِذَا ما دخلتها أداة الاستثناء انقلبت إلى الإثبات، بَلْ إلى الحصر والقصر والتوكيد، فإِذَا بطل معنى

العامل الذي عمل مِنْ أجله الحرف، فمِنْ باب أولى أنْ يبطلَ عمله.

ومن هذا المنطلق بطل عمل بعض العوامل الدالة على النفي إِذَا دخل في الكلام ما يُنْقِضُ معناها، وهي:

أ-ليس:

فمِنَ العرب مَنْ يبطل عمل (ليس)، بانتقاض نفيها بـ (إلَّا)، وهم بنو تميم، وجمهورهم يبقيها عاملة؛ لأنَّها الأصل في العمل. (ينظر: مغني اللبيب، ١٩٨٧م: ١/ ٢٩٤، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ٢/ ٣٦٦).

"وإنَّما بطل عملها، أيْ: ما بدخول (إلَّا) لزوال شبهها بـ (ليس) إِذْ كان الكلام يعود إلى الإثبات، ولم يبطلْ عمل (ليس) بـ(إلَّا)؛ لأنَّها أصل". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ١٧٥).

أمَّا مَنْ أبطل عملها فجعله من الحمل المعكوس، إِذ حملوا الأصل على الفرع في إبطال العمل، فمَا الحجازية، وهي فرع في العمل، عملت لشبهها في النفي بـ(ليس)، و(ليس) حملوها على (ما) في إبطال عملها بدخول (إلَّا) على خبرها.

قال العكبري: "وأمَّا (ليس) فمن البصريَّينَ مَنْ قال: هي حرف، وإنَّ الضمير اتَّصل بها لشبهها بالأفعال، كما اتَّصل الضمير بـ(ها) على لغة من قال في التثنية: (هاءا)، وفي الجمع (هاؤوا). وأبو عليّ يشير إليه في كتبه كثيرًا. ويقوِّي ذلك أنَّها لا تدلُّ على زمان، وأنَّها تنفي كما تنفي (ما)، وأنَّهم شبَّهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلَّا) على الخبر في قولهم: ليس الطيبُ إلَّا المسكُ، بالرفع فيهما". (اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٢٢هـ: ١/ ١٦٥، وينظر: الأصول في النحو، ١٩٨٧م: ١/ ٩٠).

ب-ما الحجازية:

عملت ما الحجازية كما أسلفتُ، لمشابهة معناها، الذي هو النفي، لمعنى الفعل (ليس)، وكان ممَّا اشترطه النُّحاة لعملها أَنْ لا ينتقض نفيها، ومتى انتقض النّفي بحرف الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ (آل عمران: ١٤٤)؛ بطل عملها لبُطلانِ معناها. (ينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٢٦، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٣٨٩).

قال الوراق في علله: "فإِنْ قال قائل: فما الذي أوجب إبطال عملها إِذَا فصلتْ بين الاسم والخبر بـ (إلَّا)؟

قيل له: لأنَّ (إلَّا) تُوْجِبُ الخبر، فبطل معنى (ما)، فإنَّما هي مشبهة بـ (ليس) من جهة المعنى لا اللفظ، فإِذَا زال المعنى بطل عملها؛ لأنَّ الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها". (علل النحو، ١٤٢٠هـ: ٢٥٧، وينظر: أسرار العربية، ١٩٧٥م: ١٤٥).

وممَّا زاده النُّحاة في إبطال عملها، ويؤول لنقض معناها أيضًا، ما عبروا عنهم بقولهم: " أَن لا يبدل من

خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد بشيء إلَّا شيء لا يعبأ به، فـ (زيد) مبتدأ و(بشيء) في موضع رفع خبره، ولا يجوز أَن يكونَ في موضع نصب، إِذِ المعنى: زيد شيء لا يعبأ به، فعاد الكلام في مثل هذا التركيب إلى الإثبات". (ينظر: الجنى الداني، ١٩٧٦م: ٣٢٩، وهمع الهوامع، ١٤١٨هـ: ١/ ٣٩٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٤١٩هـ: ١/ ٣٨٣).

الخاتمة

يمكن أنْ أُوجِزَ أهمَّ ما توصَّل إليه البحث في النتائج الآتية:

١- إنَّ فقدانِ العامل لعمله لا يعني فقدانه لمعناه؛ فالألفاظ لها معان ذاتية مشهورة، والطارئ الجديد الذي أبطل تأثيرها قد أحدث فيها معنى جديدًا دقيقًا في غالب الأحوال.

٢- تعددت العلل التي من أجلها أُبطِل عملُ العوامل، فهناك علل تتعلق بالعامل وما يطرأ عليه من تغيير، وهناك علل أُخَرى تتعلق بنظم الكلام وترتيبه، وقد يُبطِل عملَ العامل أكثرُ من علة.

٣- العمل النحوي ترجمان للمعنى، فكلّ كلمة شعرتُ بأنَّ لها تعلقًا معنويًّا بأخرى فثَمَّةَ عمل نحويّ بينهما.

٤- إنَّ فكرة العمل النحويِّ هي التي تربط مكونات الجملة في العربية، وتُبيِّنُ معناها بوضوح، إِذْ بها نتبيَّن وظيفة كلّ مفردة في الجملة.

٥- قد تبيَّن لِي بعد البحث والتدقيق أَنَّ مبطلاتِ العمل النحوي الذاتية هي: التخفيف، والتركيب، والتكرار، والحذف، وضعف المعنى، وقد فصلت كل هذه العناوين في البحث المتقدم.

٦- قد تبَيَّنَ لي أنَّ العلل النظمية المبطلة للعمل النحوي هي: التقديم والتأخير، والتعريف، ودخول العامل على العامل، والزمن، والزيادة، والفصل، وفوات التصدير، ونقض المعنى، وقد فصلت كل هذه العناوين بأمثلتها في ثنايا هذا البحث.

وختامًا أرجو أَنْ أكونَ قد وُفِّقْتُ في جمع مادة هذا البحث وعرضه، وآمل أنْ يكونَ لبنةً نافعةً في صرح عربِيَّتِنَا الشامخ، وأسأله تعالى أَنْ يوفقَنا للعمل بمرضاته، ويبطل عنا آثار ذنوبنا ومخالفاته، وآخر دعوانا أَنِ الحَمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، (ت٦٠٦هـ). *البديع في علم العربية*: تحقيق: ج ١: د. فتحي أحمد علي الدين، ج٢: د. صالح حسين العايد، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ-١٤٢١هـ..

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت٢١٥هـ). *معاني القرآن*: تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

الأزهري، خالد زين الدين بن عبدالله، (ت٩٠٥هـ). *التصريح بمضمون التوضيح*: تحقيق: د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، القاهرة، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

الأزهري، محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ). *تهذيب اللغة*: تحقيق مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م-١٩٦٧م.

أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ). *أسرار العربية*: تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٩٧٥م. *والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*: تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د.رمضان بعد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن بري، عبدالله بن بري، (ت٥٨٢هـ). *التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح*: تحقيق: (ج٣) د. رجب عبدالجواد إبراهيم، ومصطفى حجازي، ط١، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (ت١٠٩٣هـ). *خزانة الأدب*: تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

ابن جني: عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ). *الخصائص*: تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت). *واللمع في العربية*: تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الأمل ومكتبة الكندي، الأردن، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

الخضري، محمد بن مصطفى، (ت١٢٨٧هـ). *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل*، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (ت٦١٧هـ). *ترشيح العلل في شرح الجمل*: إعداد عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ). *شرح الرضي على كافية ابن الحاجب*: تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

وشرح شافية ابن الحاجب: تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (١٢٠٥هـ). *تاج العروس من جواهر القاموس*: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، الكويت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، (ت٣٣٧هـ). *اللامات*: تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار صادر– بيروت، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

الزعبلاوي صلاح الدين. *دراسات في النحو*، نسخة المكتبة الشاملة.

ابن السراج، محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ). *الأصول في النحو*: تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

السّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد، (ت٦٢٦هـ). *مفتاح العلوم*: ضبطه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبان، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت٧٥٦ هـ). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*: تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ). *الكتاب*: تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب– بيروت.

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر،(ت٩١١هـ). *الأشباه والنظائر في النحو*: راجعه: د. فائز ترحيني، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م. *وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع*: تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

الصبان، محمد بن علي، (ت١٢٠٦هـ). *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*: ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

عباس حسن، (ت١٣٩٨هـ). *النحو الوافي*: دار المعارف، مصر، (د.ت).

العامري، لبيد بن ربيعة، (ت٤١هـ)، *الديوان*، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، نشر وزارة الإعلام في الكويت، ١٩٨٤م.

العرجا: د. جهاد يوسف، *الإهمال في النحو*، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م/١٥، العدد الثاني، يونيه ٢٠٠٧م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، الأشبيلي (ت٦٦٩هـ). *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*: تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. *والمقرب*: تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوريط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن القرشي، (ت٧٦٩هـ). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*: تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

العكبري، عبدالله بن الحسين، (ت٦١٦هـ). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*: تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠م.

واللباب في علل البناء والإعراب: تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الغلاييني مصطفى، (ت١٩٤٤م). *جامع الدروس العربية*: راجعه: د.عبد المنعم خفاجة، ط١٨، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت٣٧٧هـ). *المسائل الشيرازيات*: تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، ط١، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

الفقعسي، المرار بن سعيد، *الديوان*، طبع ضمن شعراء أمويون، تحقيق: نوري حمودي القيسي، ط١، عالم الكتب بيروت، ومطبعة النهضة، بغداد، ١٩٨٥م.

الفوزان، عبدالله بن صالح. *دليل السالك إلى ألفية ابن مالك*: دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

الفيومي، أحمد بن محمد، (ت٧٧٠هـ). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*: المكتبة العلمية، بيروت.

كعب بن زهير، (ت٢٦هـ)، *الديوان*، تحقيق وشرح: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

الكفوي: أيوب بن موسى، (ت١٠٩٤هـ). *الكليات*: أعده للطبع: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

الكيشي، شمس الدين محمد بن أحمد، (ت٦٩٥هـ). *الإرشاد إلى علم الإعراب*: تحقيق: د.عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي، (ت٦٧٢هـ). *شرح التسهيل لابن مالك*: تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

وشرح الكافية الشافية: تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى–مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

المبرد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ). *المقتضب*: تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب–بيروت.

المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، (ت٧٤٩هـ). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*: تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

والجنى الداني في حروف المعاني: تحقيق: د. طه محسن، الموصل، ١٩٧٦م.

المرتضى، أحمد بن يحيى، (ت٨٤٠هـ). *تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب*: تحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيتي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن أبي العز مكرم، الإفريقي المصري، (ت٧١١هـ). *لسان العرب*: ط١، المطبعة الميرية، ببولاق مصر، ١٣٠١هـ.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٦، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.

وشرح قطر الندى وبل الصدى: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٧م.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، (ت٣٢٥هـ). *علل النحو*: تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت٦٤٣هـ). *شرح المفصل*: عالم الكتب بيروت، (د.ت).